معلومات الباحث:

عنوان المداخلة: المشتقات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية -دراسة حالة مصرف الراجحي

اسم الباحث

قاید مریم _ استاذ محاضر قسم أ
خوجة علامة سفیان أستاذ

مؤسسة الإنتماء : جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة

معلومات النشاط العلمي:

عنوان النشاط: المؤتمر الدولي " المعايير المحاسبية ، معايير الحوكمة والمعايير الشرعية ، المبادئ الإرشادية دليل عملي في إعداد النصوص التطبيقية لتفعيل قوانين المالية الاسلامية في الجزائر "

تاريخ النشاط:10-11 ديسمبر 2024

الجهة المنظمة: جامعة أبو بكر بلقايد ـ تلمسان

الاسم واللقب: قايد مريم الرتبة العلمية: أستاذ محاضر الطور العلوم الإسلامية المؤسسة المستخدمة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مؤتمر تلمسان الدولي للصناعة المالية الإسلامية بعنوان: المعايير المحاسبية ،معايير الحوكمة والمعايير الشرعية والمبادئ الارشادية :دليل علمي في إعداد النصوص التطبيقية لتفعيل قوانين المالية الإسلامية في الجزائر

مداخلة بعنوان:

المشتقات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية ـ دراسة حالة مصرف الراجحي Islamic financial derivatives and their applications in Islamic banks - a case study of Al Rajhi Bank

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور المشتقات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية، وكيفية الاستفادة من تجربة مصرف الراجحي، باعتباره من المصارف الإسلامية الرائدة في استخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية وباتباع المنهج الوصفي والتحليلي، تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن استخدام المشتقات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية يسهم في دعم مركزها المالي، بما يعزز دورها الأساسي في التنمية الاقتصادية. وهذا على غرار ما يعتمده مصرف الراجحي من عقود الصرف الأجنبية والتي يخصصها للمتاجرة عقود المرف الأجنبية والتي يخصصها للمتاجرة بالارجة الأولى بالإضافة إلى التحوط من مخاطر السوق.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية ، المشتقات المالية، المشتقات المالية الإسلامية.

Summary:

This study aims to clarify the role of Islamic financial derivatives in Islamic banks, and how to benefit from the experience of Al Rajhi Bank, as it is one of the leading Islamic banks in using Islamic financial engineering tools. By following the descriptive and analytical approach, a basic conclusion was reached that the use of Islamic financial derivatives in banks Islamic contributes to supporting its financial position, thus enhancing its fundamental role in economic development. This is similar to what Al Rajhi Bank adopts in foreign exchange forward contracts, profit prices swaps, and foreign exchange swaps. Which is allocated primarily to trading, in addition to hedging market risks.

Keywords: Islamic banks, financial derivatives, Islamic financial derivatives.

مداخلة بعنوان

المشتقات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية - دراسة حالة مصرف الراجحي

Islamic financial derivatives and their applications in Islamic banks - a case study of Al Rajhi Bank

الملخص:

قدف هذه الدراسة إلى تبيان دور المشتقات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية، وكيفية الاستفادة من تجربة مصرف الراجحي، باعتباره من المصارف الإسلامية الرائدة في استخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية. وباتباع المنهج الوصفي والتحليلي، تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن استخدام المشتقات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية يسهم في دعم مركزها المالي، بما يعزز دورها الأساسي في التنمية الاقتصادية. وهذا على غرار ما يعتمده مصرف الراجحي من عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات أسعار الربح ومقايضات صرف العملات الأجنبية والتي يخصصها للمتاجرة بالدرجة الأولى بالإضافة إلى التحوط من مخاطر السوق.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية ، المشتقات المالية، المشتقات المالية الإسلامية.

Summary:

This study aims to clarify the role of Islamic financial derivatives in Islamic banks, and how to benefit from the experience of Al Rajhi Bank, as it is one of the leading Islamic banks in using Islamic financial engineering tools. By following the descriptive and analytical approach, a basic conclusion was reached that the use of Islamic financial derivatives in banks Islamic contributes to supporting its financial position, thus enhancing its fundamental role in economic development. This is similar to what Al Rajhi Bank adopts in foreign exchange forward contracts, profit prices swaps, and foreign exchange swaps. Which is allocated primarily to trading, in addition to hedging market risks.

Keywords: Islamic banks, financial derivatives, Islamic financial derivatives.

المقدمة:

تلعب المصارف الإسلامية دورا هاما في النظام المالي الإسلامي وقد شهدت تقدما ملموسا في السنوات الأخيرة وظهرت كأسلوب جديد يحقق أهداف الوساطة المالية، ويظهر ذلك جليا من خلال النمو الكبير الذي مس حجما ونشاطا.

وعلى الرغم من التوقعات الايجابية باستمرار نمو المؤسسات المصرفية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات أبرزها زيادة حدة المنافسة، الأمر الذي تطلب منها العمل على تحسين مستوى الخدمات التي توفرها لعملائها ودعمها بمختلف الأساليب والتكنولوجيات الحديثة، ومن جهة ثانية، فإن توسع أنشطة الصناعة المالية والمصرفية، أدى إلى اتساع دائرة المخاطرة وارتفاع تكاليفها، ودفع تلك المؤسسات إلى البحث عن أدوات ومنتجات مالية مبتكرة لإدارة تلك المخاطر، تتبح لها تحقيق دخول وعوائد تمكنها من البقاء والاستمرارية ومواجهة المنافسة القوية في سوق مفتوحة ومعولمة وتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الجال تعد المشتقات المالية الإسلامية الأداة الأنسب لزيادة كفاءة المؤسسة المصرفية، حيث تعد من ابرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية القابلة للتسويق ،ذلك أنها تضمن حلولا تمويلية واستثمارية مع عدم مخالفتها للأحكام الشرعية .

إشكالية البحث: من خلال ما سبق تبرز إشكالية البحث في السؤال الجوهري الأتى:

ماهو الدور الذي تلعبه المشتقات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية ؟

ويقودنا هذا السؤال الجوهري إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي :

- ما هو الفرق بين المشتقات المالية التقليدية والمشتقات المالية الإسلامية؟
 - ما هي أنواع المشتقات المالية الإسلامية ؟
 - ما هي استخدامات المشتقات المالية الإسلامية ؟

منهج البحث: قصد معالجة الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي في الجوانب النظرية المرتبطة بالإطار النظري للمشتقات المالية، كما تم الاستعانة بمنهج دراسة حالة بغية تبيان مدى استخدام البنوك الإسلامية للمشتقات المالية الإسلامية ودورها وهذا من خلال اختيار مصرف الراجحي نموذجا.

أهمية البحث: تمدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية المشتقات المالية الإسلامية في العمل المصرفي الإسلامي، كما تتمثل أهميتها كذلك في النتائج التي يتوصل إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لتطوير المؤسسات المصرفية.

تقسيمات البحث: للإجابة عن الأسئلة المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين وهي:

المحور الأول: الإطار النظري للمشتقات المالية والمصارف الإسلامية

المحور الثاني: استخدامات المشتقات المالية الإسلامية في بنك الراجحي

المحور الأول: الإطار النظري للمشتقات المالية والمصارف الإسلامية

I.الإطار النظري للمشتقات المالية:

لقد حفز التقدم التكنولوجي المتمثل في التطور الهائل في خزن واسترجاع المعلومات وانجاز الحسابات المعقدة والدقيقة، إلى اللجوء إلى مستحدثات في الصناعة المالية تعظم الربح وتقلل من المخاطر التي طالما كانت صفة للأسواق المالية، ومن بين هذه المستحدثات في الأصول المالية المشتقات المالية والتي تسمح ببيع وشراء المخاطر المالية في الأسواق المالية.

1/ تعريف المشتقات المالية والمؤسسات المصرفية:

المشتقات المالية هي أدوات مالية تسمح بتوليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءا على أصل واحد، وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "أدوات مالية ترتبط بأداة أو مؤشر مالي محدد أو سلعة معينة، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة في الأسواق المالية بحد ذاتها، وينبغي التعامل مع المعاملات في المشتقات المالية على أنها معاملات منفصلة وليس كجزء لا يتجزأ من قيمة المعاملات الأساسي، مثل الأصل أو المؤشر. قيمة المعاملات الأساسية التي قد ترتبط بها. تستمد قيمة المشتقات المالية من سعر العنصر الأساسي، مثل الأصل أو المؤشر. وعلى عكس أدوات الدين، لا يتم دفع أي مبلغ أساسي ليتم سداده ولا يستحق أي دخل استثمار. (الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي)

وبتعريف دقيق فالمشتقات المالية هي : «عقود تشتق قيمتها السوقية من القيمة السوقية لأوراق مالية أخرى محددة مثل : السهم العادي ، السند ، عملات أجنبية ، ...، يجري تسويتها في تاريخ مستقبلي» (محمود محمد الداغر ،2008، ص 125).

يتضمن عقد المشتقات المالية العناصر الآتية (السيد متولى عبد القادر ،2010، ص239):

- سعر التنفيذ في المستقبل.
- تحديد الكمية التي يطبق عليه السعر.
 - الزمن الذي سيسري فيه العقد .
- الشيء موضوع العقد والذي قد يكون: سعر فائدة، مؤشر أسعار، سعر ورقة مالية ، سعر صرف عملة أجنبية ، ...الخ. وتتوقف قيمة الأداة المشتقة على سعر الأصول محل التعاقد، وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدما ليتم استرداده ،وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار .

وللمشتقات المالية أهمية تتمثل في (مؤيد عبد الرحمان الدوري ،2012 ، ص 32-33) :

- تقديم خدمة التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية: حيث تساهم المشتقات المالية في تقليل أو زيادة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الاستثمار في الأصول محل التعاقد في السوق الحاضر، كما توفر أسواق المشتقات فرصة للمستثمرين الراغبين في تقليل المخاطر أو إلغائها عن طريق نقلها وتوزيعها إلى المضاربين.
- أداة اكتشاف الأسعار: توفر أسواق المشتقات المالية معلومات عن أسعار الأصول محل التعاقد في السوق الحاضر، كما أن أسعارها تعبر عن توقعات المستثمرين لأسعار الأصول محل التعاقد في السوق الحاضرة بتاريخ انتهاء مدة صلاحية هذه العقود.
- فوائد تشغيلية : تتميز أسواق المشتقات بالسيولة والكفاءة بالإضافة إلى ضالة تكلفة الاستثمار بها ، حيث قد لا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الاستثمار المباشر في الأصول محل التعاقد في السوق الحاضرة.

وفي ضوء ما سبق فان المستثمرين في أسواق المشتقات المالية يندرجون تحت الفئات التالية (مؤيد عبد الرحمان الدوري ،2021، ص 34-35) :

- المتحوطون : وهم المشترون والبائعون للعقود المشتقة الدين يهتمون بتخفيض المخاطرة الناشئة عن التغيرات السريعة والحادة في الأسواق .
- المضاربون : وهم الفئة المراهنة على تحركات الأسعار المستقبلية بالارتفاع أو بالانخفاض بناءا على تنبؤاتهم بهدف تحقيق مكاسب .
- المراجعون: وهم الأشخاص الذين يمارسون التعامل بالمشتقات عندما يكون هناك فرق سعري لأصل معين بين سوقين أو أكثر، حيث يشترون الأصل بسعر منخفض من السوق (A) ويبيعونه في نفس الوقت بسعر أعلى في السوق (B) ويجققون أرباحا.

منذ ظهور المشتقات المالية وهي تثير الكثير من الجدل حول مشروعيتها ، فحسب القانون فإن العقود المؤجلة التي لا يراد منها التسليم وإنما التسوية على فروق الأسعار تعد من الرهان والقمار الذي لا يعترف به القانون العام ،و من الناحية الاقتصادية فان هذا التعامل لا يختلف عن القمار لأنه لا يولد قيمة مضافة بل مجرد مبادلة يربح منها طرف ويخسر أخر.

أما بالنسبة للمدافعين عن المشتقات فهم يرون أنها أداة للتحوط ضد احتمالات التذبذب في أسعار الأوراق المالية التي قد تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف وغيرها ، ذلك أنها تسمح بنقل المخاطر من الوحدات المنتجة التي لا ترغب في تحمل مخاطر الأسعار، إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة .

وعموما فبالرغم من نجاح أسواق المشتقات المالية وانتشار استخدامها ،إلا أنها تتميز بالعديد من المساوئ أهمها: (مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2021، ص 36):

- المشتقات المالية لا تخول لحاملها ملكية أصول اقتصادية.
- تعتبر أسواق المشتقات المالية أسواقا للمضاربة، وينتج عن ربح طرف خسارة طرف أخر في العقد.
- سبب التعامل في المشتقات المالية إفلاس الكثير من المؤسسات المالية بسبب المبالغة في تداولها، أو غياب الرقابة عليها 2/أنواع المشتقات المالية:

تشمل عقود المشتقات المالية على العقود الفرعية التالية:

2-1/عقود الخيارات: تعرف الخيارات على أنها: « عقود ثانوية مشتقة من عقود أساسية تمنح لحاملها حق لا التزام شراء أو بيع عدد من الأدوات المالية بسعر محدد وخلال مدة نفاذ معينة ، مقابل مبلغ محدد يسمى علاوة الخيار» (ارشد فؤاد التميمي، 2011 ، ص 350).

حيث يعمد المستثمر الذي يتوقع ارتفاع القيمة السوقية لورقة مالية يرغب في شرائها مستقبلا، إلى امتلاك عقد خيار الشراء، الذي يتيح له الحق في الشراء من البائع هذه الورقة المالية بسعر التنفيذ متفق عليه مسبقا، عادة ما يكون السعر الجاري في تاريخ إبرام الاتفاق، في مقابل علاوة يدفعها لمحرر الخيار يتم الاتفاق عليها، ففي حالة ارتفاع الأسعار وفقا لتوقعات المستثمر (المشتري) وقام بتنفيذ الخيار، فانه يترتب على المحرر تسليم الأسهم محل العقد بسعر التنفيذ المتفق عليه فورا.

أما بالنسبة لخيار البيع، فيعتمد عليه المستثمر عند توقع انخفاض الأسعار السوقية للأسهم، ذلك أن هذا العقد يتيح للمستثمر الفرصة في حماية نفسه من مخاطر انخفاض الأسعار السوقية للأوراق المالية، وذلك بمنحه حق بيع أسهم إلى محرر الخيار بسعر محدد وخلال فترة محددة، مقابل علاوة تدفع وقت إنشاء العقد.

2-2/العقود المستقبلية : تعرف العقود المستقبلية بأنها: «عقود متشابحة لشراء أو بيع سلع أو أصول مالية ، يتم استلامها أو تسليمها في وقت محدد في المستقبل، ويحدد سعرها وقت إنشاء العقد ، في سوق مالي منظم لهذه الغاية» (منير إبراهيم هندي، 1997، ص 631).

يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات بطريقة المزاد المفتوح(محمد مطر ، 1999، ص 273) ، عن طريق وسطاء (سماسرة) حيث لا يحصل التقاء مباشر بين البائعين والمشترين .

ولضمان تنفيذ الالتزامات المتبادلة بين طرفي العقد المستقبلي يلتزم كل من البائع والمشتري عادة بتسليم الوسيط هامش معين في تاريخ نشوء العقد ، تتراوح قيمته بين 5-15% (السيد متولي عبد القادر ،2010، ص255) من القيمة الإجمالية للعقد، ولا يتم استرداده إلا عند تسوية العقد.

2-3/عقود المبادلة : تعرف عقود المبادلة على أنها : « التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي ، أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد » (زياد رمضان ، 1998، ص 107)

يتم تداول عقود المبادلة في الأسواق الغير منظمة ، ويتراوح أجلها في الغالب سنتين إلى خمس سنوات ، حيث تتضمن في هذه الحالة عدة تدفقات نقدية لهذه الدفعات. (مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2021، ص 308–309)

3-الحكم الشرعي للمشتقات المالية التقليدية:

إن التعامل بالمشتقات المالية المتداولة في الأسواق المالية حاليا غير جائز ومحرم شرعا، وهذا رغم وجود مجموعة من الآراء تجيز التعامل ببعض منها بعد تخليصها من المخالفات الشرعية التي تشويها، إلا أن أدلتهم تبقى ضعيفة وحتى وإن لم نعتبرها من الحرام فلنعتبرها من الشبهات .

وفيما يلى عرض لأسباب عدم جواز التعامل بكل نوع من المشتقات

3-1/ عقد الخيار: يرى الفقهاء أن عقد الخيار الذي يتم التعامل به في الأسواق المالية هو عقد محرم شرعا وذلك للأسباب التالية: (سمير عبد الحميد رضوان ، 2005 ، ص531-548) انطواء عقد الخيار على بيع الإنسان ما ليس عنده.

- صورية أغلب عقود الخيارات وحصول الإيجاب والقبول على محض المراهنة.
- اقتران هذه العقود ببعض الشروط الفاسدة وذلك من حيث مدة الخيار واشتراط منفعة لأحد طرفي العقد مقابل حق الخيار .
- 2-2/العقود الآجلة والمستقبليات: تعتبر المستقبليات من بين العقود الأجلة التي يتم فيها تسليم البدلين في وقت لاحق، ولقد اتفق الفقهاء على عدم جواز التعامل بالمستقبليات وذلك للأسباب التالية: (سمير عبد الحميد رضوان ،2005 ، ص144-145)
 - يعتبر تأجيل تسليم الثمن والمثمن من بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه.
- تشتمل العقود المستقبلية على الربا المتفق على تحريمه، وهذا في حالة العقود على الذهب والفضة التي يشترط فيها التقابض وإلا وقع المتعاقدان في ربا النسيئة.

- القمار والغرر الفاحش في هذه العقود الذي يتمثل في الجهالة والترقب وانتظار تقلبات الأسواق وما ينجم عن كل هذا من خسائر للبعض ومكاسب لآخرين.
 - انطواء هذه العقود على بيع الإنسان ما لا يملك.
- انطواء هذه العقود على بيع ما لم يقبض، حيث لا يوجد تسليم ولا استلام في هذه العقود سوى للفروق الحاصلة في التغيرات السعرية اليومية والمستقبلية.
 - تعارض هذه العقود مع قصد الشارع لتحقيق العدل في المعاملات.
 - تعتبر الهوامش في عقود المستقبليات برهن الدين وهي غير جائزة لأن أصل الدين باطل.
- 3-3/عقود المبادلات: إن عقد المبادلة هو معاملة حديثة لا تندرج تحت أي نوع من أنواع العقود التي تناولتها كتب الفروع في الفقه الإسلامي وهي محرمة شرعا للأسباب التالية: (سمير عبد الحميد رضوان ، 2005 ، ص531–548)
 - أن سعر الفائدة لا يصح أن يكون محلا للعقد.
- أن عملية المبادلة التي يقوم بها تاجر المبادلات تنطوي على صفتين في صفة واحدة (أو بيعتين في بيعة واحدة) وهو الأمر المنهى عنه شرعا (لأنها تنطوي على شرط مبادلة قرض بقرض).
 - أن المبادلة تنطوي على بيع الدين بالدين أو الكالئ بالكالئ المجمع على تحريمه.
 - العقد المبرم من عقود الغرر المنهى عنه شرعا.
- العقد المبرم يتم على محض المراهنة على توجهات الأسعار في الأسواق الدولية من كلا العاقدين أو أحدهما على الأقل ومن ثم فإن تلك المعاملة تعد من جنس الرهان والقمار المحرم شرعا.

البديل الإسلامي للمشتقات المالية التقليدية4

يمكن من خلال الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي، وفيما يلي بعض النماذج:

1-4/ التكييف الشرعي لعقد الخيار: يمكن أن يندرج عقد الخيار تحت تكييف فقهي بعيد عن الخلاف يتمثل في أن عقد خيار الشراء هو بيع العربون وعقد خيار البيع هو إلتزام أو ضمان أو كفالة.

أ/ عقد خيار الشراء وبيع العربون: إن خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العربون(عبد الكريم قندوز ،2008، وهو ذلك البيع، ذلك البيع الذي يأخذ فيه البائع جزء من قيمة السلعة كعربون، حيث يعتبر كدفعة أولى من ثمن الشراء في حالة ما إذا تم البيع، أما إذا فشل البيع ورجع العميل عن الشراء فيعتبر العربون هنا كتعويض للبائع عن الضرر الذي لحق به من جراء رجوع المشتري عن الشراء.(تقوارت يزيد وأخرون، 2020، 2020)

ب/ عقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة: يجوز أخذ الأجرة على الضمان أو الكفالة، ويتحقق من خلالها مكاسب لطرفي المعاملة، وقياسا على الحكم يمكن القول بجواز عقود خيار البيع إذا سلمت من المخالفات الشرعية ، فصاحب الأوراق المالية الذي يدفع العمولة مقابل أن يكون له الحق في البيع ، يقوم بحماية ممتلكاته من الأوراق المالية، بشراء إلتزام من الطرف الآول، وعليه يتمثل التكييف الشرعى التالي بإمكانية قياس حكم عقود خيار الشراء بضمان هذه الأوراق بشرائها إذا رغب الطرف الأول، وعليه يتمثل التكييف الشرعى التالي بإمكانية قياس حكم عقود خيار الشراء

على حكم العربون وحكم خيار البيع على حكم الالتزام أو الكفالة أو الضمان ،وهذا ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر (إخلاص باقر هاشم النجار ،2019، ص 144)

4-2/ العقود الأجلة في إطار عقد السلم: لقد كيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم، فإذا كانت السلع مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة، فإن العقود الآجلة في هذه الحالة هي شبيهة بعقود السلم الجائزة شرعا التي يتفق فيها الطرفان على التعاقد على البيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة في الذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم (كمال توفيق حطاب، 2020، وإن كانت تختلف عنها في النقاط التالية (عبد الكريم أحمد قندوز ، 2020، ص 66،67):

- كلا العقدين ملزم، حيث يلتزم البائع بتسليم الأصل في الأجل المحدد ويلتزم المشتري بدفع الثمن، غير أن تعجيل الثمن وتسليمه لحظة التعاقد شرط في السلم، بينما الثمن مؤجل في العقد الأجل.
- كلا العقدين يتمان في الأسواق غير المنظمة، أي لا توجد سوق منظمة لتداول هذه العقود، ويترتب عن ذلك أن الإتفاق يكون بين الطرفين(البائع والمشتري) وفق رغباتهما، ولا يوجد وسيط ضامن لعدم وجود جهة حكومية منظمة.
 - كلا العقدين يصعب تسييلهما، أي أن أخطار السيولة فيهما عالية.
- كلا العقدين فيهما درجة أخطار ائتمانية عالية لعدم وجود طرف ضامن، فالضمان الوحيد هو جدية وملاءة الطرفين المالية، غير أن خطر الائتمان في العقود الآجلة أعلى لأن العقد دون أن يسلم أو يستلم الطرفان شيئا، ما يعني أن احتمالية نكول أحدهما عالية جدا، بينما احتمالية النكول في عقود السلم هي فقط من جهة المسلم إليه.

4-3 / المستقبليات في إطار عقد الإستصناع: لقد كيفت العقود المستقبلية على أساس عقد الإستصناع وهو عقد مع صانع على عمل شيئ معين في الذمة، كالإتفاق مع نجار على صناعة مكتب أو مقاعد، أو مع خياط على خياطة ثوب معين،...إلخ، وتكون العين المصنوعة ومادتها الأولية من الصانع.

وفي عقد الاستصناع يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والبيع في مجلس العقد، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الإستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصانع من خلال دفعات محددة الآجال معينة كما اشترط أن تكون السلة موصوفة وصفا دقيقا (كما ونوعا) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة (عبد الرحيم الساعاق، 2003، ص41).

5-المشتقات المالية الإسلامية:

من خلال ما سبق اتضح جليا بأن الغرض الأساسي من المشتقات المالية هو التغطية ضد الخطر، لكنها في الحقيقة أدت إلى تصاعد المخاطر وزيادة موجة الاضطرابات المالية الأمر الذي جعل العديد من الفقهاء يرفضونها لأنها تؤدي إلى عدم الاستقرار، بالإضافة إلى ما تحمله هذه المشتقات من أمور ترفضها الشريعة الإسلامية كالغرر والربا وغيرها، وفي هذا المجال توفر المشتقات المالية الإسلامية فرصة لإدارة المخاطر والتحوط بطريقة تتوافق مع المبادئ الإسلامية.

1-5 مبادئ المشتقات المالية الإسلامية:

من أجل التأكد من أن هذه المشتقات تتوافق مع المبادئ المالية الإسلامية، طورت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يجب إتباعها، حيث تم تصميم هذه المبادئ لضمان تنظيم المشتقات

- الإسلامية بطريقة تتوافق مع قانون الشريعة الإسلامية، وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بمبادئ التوجيه AAOIFI للمشتقات الإسلامية)
- الشفافية والإفصاح: أحد المبادئ الأساسية لـ AAOIFI هو الشفافية، أي أن تكشف جميع الأطراف المشاركة في معاملة مشتقة إسلامية بالكامل عن جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك طبيعة الأصول الأساسية وشروط العقد وآلية التسعير، فهذا يساعد على ضمان أن جميع الأطراف لديها فهم واضح للمعاملة وأنه لا توجد رسوم أو رسوم خفية.
- الامتثال لقانون الشريعة : يجب على جميع المشتقات الإسلامية الامتثال للمبادئ الأساسية لقانون الشريعة الإسلامية القائم، وهذا يعني أن المعاملة يجب أن تستند إلى أصل أساسي له قيمة اقتصادية حقيقية، وأن مشاركة الربح والخسارة يجب أن تكون وفقا لمبادئ التمويل الإسلامي.
- لا توجد مخاطر مفرطة: لا ينبغي أن تتضمن المشتقات الإسلامية أي مخاطر مفرطة أو تكهنات، و هذا يعني أن جميع الأطراف يجب أن تكون لديها حاجة حقيقية للمشتق، وأنه يجب استخدامه لغرض عمل شرعي.
- تجنب الربا: يتم حظر استخدام الربا بشكل صارم في التمويل الإسلامي، وهذا ينطبق على المشتقات الإسلامية أيضاً، بدلا من ذلك، يجب تنظيم المشتقات الإسلامية بطريقة تضمن أن مشاركة الربح والخسارة تعتمد على أداء الأصل الأساسي.
- وضوح شروط العقد : يجب أن تكون شروط العقد واضحة ولا لبس فيها، ويجب الاتفاق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية، هذا يساعد على ضمان أن جميع الأطراف لديها فهم واضح لحقوقها والتزاماتها بموجب العقد.
 - 2-5-أنواع المشتقات المالية الإسلامية: تشمل المشتقات المالية على مايلي: (التقارير المالية لمصرف الراجحي ، 2023، ص93)
- -العقود الآجلة والمستقبلية الإسلامية: هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل، إن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا للتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية، أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار الربح فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يوميا.
- مقايضات معدل الربح: تمثل مقايضات معدل الربح التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى، وهي تضم مقايضات أسعار الربح أين تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفعات الربح بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ، ومقايضات أسعار العمولة بين العملات أين يتم تبادل دفعات الأصل ومعدل الربح والمتغيرة بعملات مختلفة.
- -مقايضات صرف العملات الأجنبية: تمثل مقايضات صرف العملات الأجنبية اتفاقيات بين طرفين لمبادلة مبلغ معين بعملة ما مقابل مبلغ بعملة أخرى وفق للسعر الفوري الحالي والأسعار الآجلة المتداولة في السوق المشتركة بين البنوك. يقوم الطرفان بعد ذلك بتسوية المبالغ الاسمية للعملات الأجنبية الخاصة بحما والتي يحكمها السعر الأجل المحدد المتفق عليه سابقا، والذي يقفل عند سعر الصرف الذي يتم تبادل الأموال به مستقبلاً.
- -اخيارات الإسلامية: وفيها يستخدم الوعد الملزم من طرف واحد، اذ يتعهد المصرف العميل عند التعاقد بتبادل عملتين في تاريخ محدد في المستقبل بسعر يتم الاتفاق عليه عند التعاقد، ويحصل المصرف عند التعهد على رسوم من العميل مقابل وعده الملزم، ويمكن للعميل أن يطلب من المصرف الوفاء بوعده أو إعفائه من ذلك ، وإذا أراد العميل تنفيذ الوعد عند تاريخ الاستحقاق يجب تبادل العملات بين المصرف والعميل حسب الاتفاق.

II الإطار النظري للمصارف الإسلامية

1- تعريف المصارف الإسلامية:

اختلف الكتاب والباحثون في مجال المصارف الإسلامية في وضع تعريف محدد للمصرف الإسلامي، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان، كما أن القوانين المنظمة لها اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما مصرفا. (أحمد سليمان خصاونه، 2008، ص55)،حيث عرفته اتفاقية الإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بأنه: المؤسسة التي ينص قانون بإنشائها وفق الشريعة الإسلامية، وعلى الالتزام بمبادئها، مع عدم التعامل بالفائدة أخدا وعطاء. "(عبد القادر بحيح، 2013، ص355).

وقد عُرِّف أيضا بأنه:" مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا." (أحمد عبد العفو، 2006، ص09). و بهذا يتضمن مفهوم المصرف الإسلامي لعناصر ومواصفات أساسية هي (نصر سلمان، 2009، ص4):

- عدم تلبس المعاملات المصرفية بالربا والجهالة والغرر والنجش والمقامرة.
 - خضوع المعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة.
 - خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والإلزام بما لا يلزم.
- وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.
- خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة الغنم بالغرم، إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلا لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق العدالة، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة أساسا لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي.
 - قيام المصرف بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنويا، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة متى بلغ المال نصابا وحال عليه الحول.

2- صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

يمكن ذكر أهم صيغ العمليات التمويلية والاستثمارية التي تعمل المصارف الإسلامية على تطبيقها على النحو الآتي:

1-2/ المضاربة (القِراض): هي عقد من عقود الاستثمار يتم بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال (رب المال) ويقدم الآخر (رب العمل، المضارب) العمل أو الجهد في استثمار المال بالتجارة أو غيرها من الأنشطة المباحة شرعا، والربح يوزع بينهما حسب الاتفاق. أما في حالة الخسارة فيتحملها رب المال وحده، و لا يتحمل المضارب سوى ضياع جهده ووقته، أما إذا كانت النتيجة لا ربح ولا خسارة (عدم تحقيق أي ربح)، فلرب المال رأسماله و لا شيء للمضارب. (موسى مبارك خالد، 2013، ص122)

والمضاربة بهذا المعنى تختلف عن المضاربة المتعارف عليها في الاقتصاد الوضعي، والتي تتم خاصة في الأسواق المالية، حيث يضارب الأفراد على الصعود أو على الهبوط في أسعار السندات أو في سلعة معينة، بهدف تحقيق ربح من تغير أسعارها، فهي مضاربة على فروق الأسعار وليست استثمارا فعليا، أو حتى رغبة حقيقية في الشراء (قيصر عبد الكريم هبتي، 2006، ص81.)

2-2/ المشاركة: هي عقد من عقود الاستثمار، يتم بين طرفين أو أكثر، على أن يكون رأس المال والربح مشترك بينهم، و قد يتشاركون في العمل، كما قد يختص طرف واحد بأداء العمل. فبخلاف المضاربة التي يكون فيها رأس المال من جهة و العمل من جهة أخرى، يساهم طرفين أو أكثر في رأس مال المشاركة. (موسى مبارك خالد، 2013 ، ص125)

إن صيغة التمويل بالمشاركة التي تربط بين المصرف الإسلامي وعميله تبرز نوع العلاقة التي تربطهما، إذ يعتبر المصرف كشريك و ليس دائنا كما هو الحال في المصارف الربوية، (فادي محمد الرفاعي، 2007، ص133) حيث يقوم بتقديم التمويل الذي يطلبه العميل دونما فائدة ربوية، على أن تكون المشاركة بين الطرفين في ناتج المشروع ربحا أو خسارة، حسب الاتفاق في قواعد وأسس نسب التوزيع. (نعيم نمر داوود، 2012، ص146)

2-3/ المزارعة: هي شركة تتم بين طرفين، حيث يقدم أحدهما الأرض (مالك الأرض) و يقدم الآخر (المزارع) العمل لزراعتها على أن تكون الغلة بينهما حسب الاتفاق.

ويكون توظيف عقد المزارعة في المصارف الإسلامية على النحو الآتي (نصر سلمان، 2009 ، ص10):

- الصورة الأولى: يوفر المصرف الإسلامي التمويل (الآلات ، البذور، الأسمدة، المبيدات) والأرض ويقوم المزارع بالعمل، وهذه الصورة تأخذ شكلا من أشكال المضاربة.
 - الصورة الثانية: يوفر البنك الإسلامي التمويل والمزارع الأرض والعمل، مع حصول كل منهما على نسبة متفق عليها مسبقا.
- الصورة الثالثة: تعدد أطراف المزارعة بأن يوفر البنك التمويل وصاحب الأرض الأرض والمزارع العمل، مع حصول كل منهم على نسبة متفق عليها مسبقا.

4-2/ المساقاة: هي شركة زراعية تتم بين طرفين، حيث يقدم أحدهما الشجر (مالك الشجر) ويقدم الآخر (المساقي) العمل من خلال الري أو السقي والرعاية، على أن يكون المحصول بينهما حسب الاتفاق كالنصف والثلث ونحو ذلك. (قيصر عبد الكريم هبتي، 2006، ص120). وتعرف أيضا على أنها: عقد شركة على استغلال الأشجار والكروم بين صاحبها وآخر يقوم على رعايتها وإصلاحها بحصة معلومة من ثمرها. (على محمد على المومني، 1993، ص84)

- و يكون توظيف عقد المساقاة في المصارف الإسلامية من خلال الصور التالية (نصر سلمان، 2009، ص11):
- الصورة الأولى:تكون الأرض والأشجار من قبل المصرف الإسلامي والمستلزمات والعمل من الطرف الآخر.
 - الصورة الثانية: تكون الأرض والأشجار والعمل من طرف، والمستلزمات من طرف البنك الإسلامي.
 - الصورة الثالثة: تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من طرف والعمل من الطرف الآخر.
- الصورة الرابعة: تكون المستلزمات من البنك الإسلامي والأرض والأشجار من طرف آخر، والعمل من طرف ثالث.
 - الصورة الخامسة: تكون المساقاة بالاشتراك في الأرض والأشجار والمستلزمات والعمل.
- 2-5/ المرابحة: عبارة عن عقد شراء و بيع يتم بين طرفين، وفيه يتم بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة في الربح. (أمال الحاج عيسى، 2009، ص11) ، وتستخدم المصارف الإسلامية مفهوم بيع المرابحة كصيغة من صيغ التمويل عن طريق التوكيل وما يسمى "بيع المرابحة للآمر بالشراء". أي وعد بالشراء و بيع بالمرابحة، حيث يتقدم العميل للبنك بطلب شراء سلعة معينة، و يقوم البنك بالشراء ثم يبيعها للعميل مع ربح متفق عليه، حيث يتم السداد آجلا وبحسب الاتفاق.

6-2/ السلم: هو بيع يتقدم فيه رأس المال (الثمن) و يتأخر فيه المثمن (المبيع) لأجل مسمى ،أو هو أن يسلف عوضا حاضرا في عِوضٍ موصوف في الذمة إلى أجل. أي أن السلم هو نوع من البيوع (بيوع الآجال) يدفع فيه المسلّم (المشتري) المسلّم (الثمن

- أو رأس المال) حالاً إلى المسلَّم إليه (البائع)، على أن يكون المسلَّم فيه (المثمون أو المبيع، السلعة) موصوف في ذمة البائع إلى أجل متفق عليه.ويكون توظيف عقد السلم في المصارف الإسلامية على النحو الآتي (نصر سلمان، 2009 ، ص9) :
- الصورة الأولى: قيام المصرف الإسلامي بدفع الثمن للمتعامل عاجلا، واستلام السلعة آجلا بموعد معين، ومتفق عليه، وهو الشكل الذي يتم مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين وغيرهم ممن بمارس أنشطة اقتصادية.
- الصورة الثانية: قيام المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث وبصيغة بيع السلم كذلك، فيحصل المصرف الإسلامي على ربح نتيجة عمليتي الشراء والبيع معا.
- الصورة الثالثة: قيام المصرف الإسلامي ببيع السلم بالتقسيط، بأن يسلم المسلم فيه على أقساط أو دفعات ورأس المال أيضا على أقساط ودفعات.
- 2-7/الاستصناع: عرّف مجمع الفقه الإسلامي الدولي بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع عقد الاستصناع في دورة مؤتمره السادس بجدة على أنه: "عقد وارد على العمل والعين في الذمة ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط". (مجمع الفقه الاسلامي الدولي) فهو عقد يشترى به شيئا مما يصنع يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد، ويسمى المشتري مستصنعا، والبائع صانعا، والشيء محل العقد مستصنعا فيه، والعوض يسمى ثمنا.
 - إن توظيف عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية يكون على النحو الآتي (نصر سلمان، 2009 ، ص12):
- الصورة الأولى: طلب المصرف الإسلامي من صانع إقامة مشروع معين كعمارة مع تمويله وفق مواصفات يضعها البنك، ثم عند تسلمها يبيعها أو يؤجرها إجارة تنتهي بالتمليك، ويحصل على ربح منها.
- الصورة الثانية: يكون الاستصناع ممولا من قبل المصرف الإسلامي وتقوم به مصانع تعود ملكيتها للمصرف أو لشركات تابعة. 8-2 الإجارة: الإجارة في الاصطلاح الفقهي تعرف بأنها: "عقد لازم على منفعة لمدة معلومة بثمن معلوم. " (محمد عبد العزيز حسين زيد، 1996، ص15). وتعرف أيضا على أنها: عقد يتم من خلاله تمليك منفعة معلومة لأصل مباح من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض معلوم لمدة معلومة.
 - و الإجارة توظف في المصارف الإسلامية من خلال الصورتين التاليتين (نصر سلمان، 2009 ، ص13):
- الصورة الأولى: تأجير المصرف الإسلامي للآلات والمعدات والمكنات للصناعيين وآلات البناء والحفر للمقاولين، والحافلات والسيارات للناقلين وغيرها.
- الصورة الثانية: تأجير الأشخاص والهيئات للمصرف الإسلامي في حفظ الأوراق المالية والأشياء الثمينة وتحصيل الشيكات وغيرها مقابل أجر يأخذه المصرف نظير الخدمات التي يؤديها للمتعاملين.

المحور الثاني: استخدامات المشتقات المالية الإسلامية في بنك الراجحي

1-التعريف بمصرف الراجحي:

تأسس مصرف الراجعي عام 1957 وهو من أكبر البنوك في العالم من حيث القيمة السوقية والأكبر في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية بإجمالي أصول 801 مليار ريال سعودي ، ورأس مال مدفوع 40 مليار ريال سعودي (10.66 مليار دولار أمريكي). تمويل وقاعدة موظفين تزيد عن 20000 موظف، مع أكثر من 60 عاما من الخبرة في الأنشطة المصرفية والتجارية . ولقد تم دمج مختلف المؤسسات الفردية التي تحمل إسم الراجعي تحت "مؤسسة الراجعي للتجارة والصرافة" في عام 1978 و 1988، وتم تأسيس البنك كشركة مساهمة سعودية تحت إسم" شركة الراجعي المصرفية والاستثمار" والتي سميت لاحقا في عام 2006 باسم مصرف الراجعي. (الموقع الرسمي لمصرف الراجعي على شبكة الانترنيت) تتجذر المجموعة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بعمق في مبادئ الصيرفة الإسلامية ، وهي تلعب دورا أساسيا في سد تتجذر المجموعة المصرفية المحديثة والقيم الموهرية للشريعة الإسلامية، بينما تقود العديد من معايير الصناعة والتنمية، وذلك من خلال قاعدة راسخة في المملكة العربية السعودية ، حيث يمتلك مصرف الراجعي شبكة واسعة تضم أكثر من 510 فرعا ، وأكثر من 4,603 ماكينة صراف آلي ، وأكثر من 584 نقطة بيع مع التجار وأكبر قاعدة عملاء، من أي بنك في المملكة.

2-المشتقات المالية الإسلامية في مصرف الراجحي

تشتمل المشتقات المالية الإسلامية المقتناة في مصرف الراجحي على عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات أسعار الربح و مقايضات صرف العملات الأجنبية، حيث يتم إثبات هذه الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم إدراجها بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة إيجابية وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية.

1-2 المشتقات المالية الإسلامية المقتناة لأغراض المتاجرة في مصرف الراجحي:

إن المشتقات المالية الإسلامية المقتناة لأغراض المتاجرة أي تغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بما لأغراض التداول يتم أخذها مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة ويتم الإفصاح عنها في الربح والخسارة على قائمة الدخل بالقيمة العادلة .والجدول التالي يعرض جملة المشتقات المالية الإسلامية المقتناة لأغراض المتاجرة في مصرف الراجحي لسنة 2023.

جدول رقم: 01 المشتقات المالية الإسلامية المقتناة لأغراض المتاجرة في مصرف الراجحي خلال سنة 2023 الاف الريال السعودي

إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الايجابية	مشتقات لأغراض المتاجرة
31.646.205	(771.974)	840.868	– مقايضات أسعار عمولات
270.863	(2.267)	2.539	– عقود الصرف الأجنبي الآجلة
10.387.362	(1.020)	176	- مقايضات صرف العملات الأجنبية
42.304.430	(775.267)	843.583	الإجمالي لأغراض المتاجرة

المصدر: التقارير المالية لمصرف الراجحي -قائمة التدفقات النقدية الموحدة لسنة 2023، ص348

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا بأن مصرف الراجحي يعتمد على ثلاث أدوات مالية إسلامية مشتقة تستخدم لغرض المتاجرة وهي: مقايضات أسعار العمولات والتي بلغت حوالي 74.80% من إجمالي القيمة الاسمية للمشتقات الإسلامية لأغراض المتاجرة ، تليها مقايضات صرف العملات الأجنبية بنسبة 24.55% من إجمالي القيمة الاسمية للمشتقات الإسلامية لأغراض المتاجرة، ثم عقود الصرف الأجنبي الآجلة بنسبة 0.64% من إجمالي القيمة الاسمية للمشتقات الإسلامية لأغراض المتاجرة.

2-2/المشتقات المالية الإسلامية المقتناة لأغراض التحوط من مخاطر السوق في مصرف الراجحي

يقوم المصرف خلال دورة أعماله العادية باستخدام المشتقات المالية الإسلامية لأغراض التحوط حيث يقوم المصرف بتخصيص بعض المشتقات كأدوات تحوط من مخاطر السوق ، وتصنف تغطية المخاطر إلى فئتين (التقارير المالية لمصرف الراجعي، 2023):

- تحوطات القيمة العادلة: والتي تتحوط من التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات التي تم إثباتها، أو الالتزام المؤكد الذي لم يتم إثباته أو الجزء المحدد من الموجودات والمطلوبات أو الالتزامات المؤكدة المتعلقة بخطر ما والذي يمكن أن يؤثر على صافي الربح أو الحسارة المعلن.
- تحوطات التدفقات النقدية:والتي تتحوط من التعرض لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بخطر محدد مرتبط بالموجودات أو المطلوبات المثبتة أو معاملة من المتوقع حدوثها بشكل كبير وستؤثر على صافي الربح أو الخسارة المعلن. تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تنشأ من معاملات استثمارات البنك، بما في ذلك الاستثمارات في الأسهم (المدرجة وغير المدرجة) والصكوك والعقارات وغيرها، ويتم تصنيف هذه المخاطر إلى ثلاث تصنيفات رئيسية يتم من خلالها قياس وإدارة مخاطر السوق، حيث إنها تؤثر بشكل مباشر على أداء المحفظة الاستثمارية للبنك كما يلي: (التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي، 2020، ص117)
- مخاطر الأسعار: التي تنشأ عن التغييرات في القيمة السوقية للاستثمارات، الأسهم والصكوك والعقارات والأصول الأخرى .
- مخاطر سعر الصرف: مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغييرات في أسعار صرف العملات مما يؤثر على المحفظة البنكية ومحفظة التداول
- مخاطر معدل العائد: تنشأ مخاطر معدل العائد من تأثير التغيرات في معدلات العائد للسوق على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع.

يتوقع أن تكون تغطية المخاطر باستخدام المشتقات المالية الإسلامية مؤهلة و ذات فعالية عالية خلال فترة التغطية، بحيث يتم تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به، عند بداية تغطية المخاطر يجب توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند المراد تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقويم مدى فعالية تغطية المخاطر من قبل إدارة المصرف، ويجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

2-2-1/ مخاطر السوق المغطاة بالمشتقات المالية الإسلامية في مصرف الراجحي

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما، نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق، وتنشأ مخاطر السوق عن منتجات مرتبطة بمعدل عمولة ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي جميعها تتعرض لتغيرات عامة وخاصة في السوق، يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل إدارة الخزينة وإدارة الائتمان والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهريا، وتقوم اللجنة ببحث هذه المخاطر والتأكد من مدى ملائمة مستواها بما شهريا. (التقارير المالية لمصرف الراجعي، 2023، م 327) والجدول الموالي يبين القيمة المعرضة للخطر في مصرف الراجعي لسنة 2023م

جدول رقم:02 القيمة المعرضة للخطر في مصرف الراجحي للسنة2023م

	القيمة المعرضة للخطر في31 ديسمبر 2023 (مليون ريال سعودي)	المخاطر القيمة
	5.59	مخاطر التحويل الأجنبي
ſ	0.65	مخاطر معدل الربح
	5.43	الإجمالي

المصدر: التقارير المالية –قائمة التدفقات النقدية الموحدة لسنة2023،ص 328

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجمالي القيمة المعرضة للخطر في سنة 2023 هي 5.43 مليون ريال سعودي وهي مقسمة بين مخاطر التحويل الأجنبي أكبر بكثير من مخاطر معدل الربح، عير أننا نلاحظ بأن مخاطر التحويل الأجنبي أكبر بكثير من مخاطر معدل الربح، ويعود السبب في أن جزءا جوهريا من الموجودات المالية المدرة للأرباح والمطلوبات التي تحمل الأرباح هي معدلات ثابتة ويتم إدراجها في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة، بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا من المطلوبات المالية للمجموعة لا تستحق عليها أرباح. أحخاطر معدل الربح: محاطر معدل الربح هو التأثير المحتمل لعدم التطابق بين معدل عائد الموجودات والمعدل المتوقع للتمويل نتيجة لمصادر التمويل. يتم إجراء مراجعة وتعديل أساسيين لمعايير معدلات الأرباح الجوهرية على مستوى عالمي ، ويوجد عدم يقينية من حيث توقيت والطرق الانتقالية لاستبدال معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك حاليا بمعدلات بديلة(التقرير السنوي لبنك البحرين ، 2021، 44).

تقوم الإدارة العليا للمصرف بتحديد مصادر التعرض لمخاطر معدل الربح على أساس هيكل الميزانية العمومية الحالي وكذلك المتوقع للمصرف، ومن الممكن أن تنتج مخاطر معدل الربح في المصرف نتيجة للمعاملات التالية :معاملات المرابحات، معاملات الوكالات، إجارة منتهية بالتمليك، الصكوك، استثمارات المشاركة.

إن توزيع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار يستند على اتفاقيات تقاسم الأرباح، وبالتالي لا يتعرض المصرف إلى مخاطر جوهرية من معدل الربح. لقد وضع مجلس إدارة مصرف الراجحي حدودا لفجوة معدلات الربح لفترات محددة، وتراقب الإدارة المراكز يوميا ويستخدم استراتيجيات إدارة الفجوة لضمان المحافظة على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة. والجدول التالي يعرض الحساسية المتعلقة بالتغيرات المحتملة المقبولة في معدلات الربح لسنة 2023م.

جدول رقم: 03 الحساسية المتعلقة بالتغيرات المحتملة المقبولة في معدلات الربح لسنة 2023

	حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار (مليون ريال سعودي)						
العملة ريال سعودي	كما في 12/31	متوسط	الحد الأقصى	الحد الأدبي			
الزيادة في نقاط الأساس (+25)	437	428	440	412			
النقص في نقاط الأساس (–25)	(437)	(428)	(440)	(412)			

المصدر: التقارير المالية -قائمة التدفقات النقدية الموحدة لسنة2023، ص329

يبين الجدول التالي الحساسية المتعلقة بالتغيرات المحتملة المقبولة في معدلات الربح والتي تقدر ب25 نقطة أساس بالزيادة أو بالنقصان، مع الاحتفاظ بالمتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين الموحدة للمجموعة، حيث تؤثر حركات معدل الربح على حقوق المساهمين الموحدة المفصح عنها من خلال الزيادة أو النقص في دخل التمويل والاستثمار.

ب-مخاطر العملات الأجنبية: تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد وضعت إدارة المصرف حدودا للمراكز حسب العملات والتي يتم مراقبتها بشكل منتظم لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة. والجدول التالي يوضح العملات التي يتعرض المصرف من خلالها لمخاطر جوهرية. (التقارير المالية لمصرف الراجحي، 2023، ص 333)

جدول رقم: 04 العملات التي يتعرض المصرف من خلالها لمخاطر جوهرية لسنة 2023

بآلاف الريالات السعودية

_ارير	التق
ة	قائم

	التغير في سعر العملة%	التاثير على صافي الدخل	التاثير على حقوق الملكية
دولار امریکي	+/-2	84.480	84.480
روبية هندية	+/-5	2.491	2.491
رينغيت ماليزي	+/-5	28.187	28.187
دينار ارديي	+/-2	11.943	11.943
دينار كويتي	+/-5	8.811	8.811

التدفقات النقدية الموحدة لسنة2023، ص334

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك خمس عملات تتعرض إدارة المصرف من خلالها لمخاطر جوهرية على الموجودات والمطلوبات النقدية المقتناة لأغراض غير المتاجرة والتدفقات النقدية المتوقعة وهي: الدولار الأمريكي، الروبية الهندية،الرينغيت الماليزي، الدينار الأردني والدينار الكويتي، حيث يوضح الجدول تأثير التغيرات المحتملة المعقولة في أسعار هذه العملات مقابل الريال السعودي، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الدخل وحقوق الملكية، ويشير التأثير الايجابي إلى الزيادة المحتملة في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين الموحدة، بينما يشير التأثير السلبي إلى صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين الموحدة

2-2-2/التحوط من مخاطر السوق باستخدام المشتقات المالية الإسلامية في مصرف الراجحي

وكما تم التطرق له سابقا فإن المصرف معرض لمخاطر تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية للعمولات من الموجودات والمطلوبات غير المعدة لأغراض المتاجرة وتحمل مخاطر أسعار عمولات متغيرة، يستخدم المصرف مقايضات أسعار العمولة كتحوطات للتدفقات النقدية من مخاطر معدل الربح. أيضا، نتيجة لالتزامات مؤكدة بالعملات الأجنبية، مثل الديون المصدرة بالعملة الأجنبية، يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الصرف ومعدل الربح التي يتم التحوط لها من خلال مقايضات معدل الربح بين العملات. (التقارير المالية لمصرف الراجحي، 2023، ص346)

وفيما يلي جدول يوضح اعتماد مصرف الراجحي على المشتقات المالية الإسلامية للتحوط ضد مخاطر السوق خلال الفترة بين2022-2022م

جدول رقم: 05 اعتماد بنك الراجحي على المشتقات المالية الإسلامية للتحوط

القيمة العادلة	القيمة العادلة	أداة التغطية	المخاطر	القيمة عند بدء التغطية	القيمة العادلة (ألاف	
الايجابية	السلبية			(ألاف الريالات)	الريالات)	
			_			وصف البنود المغطاة مخاطرها لسنة 2022
	(41.975)	مقايضة أسعار	تـــدفقات	3.000.000	3.032.876	استثمارات بأسعار عمولات متغيرة
		العمولات	نقدية			
						وصف البنود المغطاة مخاطرها لسنة 2023
5.011	(18.280)	مقايضة أسعار	تـــدفقات	4.000.000	4.018.691	استثمارات بأسعار عمولات متغيرة
		العمولات	نقدية			
29.082	-	مقايضة أسعار	تـــدفقات	4.743.750	4.714.638	ودائع بأسعار عمولات متغيرة
		العمولات	نقدية			

المصدر: التقارير المالية -قائمة التدفقات النقدية الموحدة لسنة2023، ص349

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا بأن المصرف يعتمد على نوع واحد من المشتقات المالية الإسلامية وهي مقايضة أسعار العمولات للتغطية ضد مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن استثمارات وودائع بأسعار عمولات متغيرة ، وللإشارة فإن البنك اعتمد على التغطية بالمشتقات المالية الإسلامية ابتداء من سنة 2022م حسب التقارير الصادرة من المصرف، وتم الاعتماد عليها لتغطية التدفقات النقدية الناتجة عن استثمارات بأسعار عمولات متغيرة فقط وقد كانت القيمة العادلة سلبية.

2-3/ إجمالي المشتقات المالية الإسلامية المقتناة في مصرف الراجحي

تشتمل الأدوات المالية المشتقة المعمول بما في مصرف الراجحي على عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات أسعار الربح و مقايضات صرف العملات الأجنبية، والعقود الآجلة والمستقبلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والجدول التالي يوضح القيمة العادلة الايجابية والقيمة العادلة السلبية لإجمالي المشتقات المالية الإسلامية المقتناة في مصرف الراجحي ، والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيمة الاسمية والتي تمثل مبلغ الأصل المرتبط بأدوات مبادلات العملات الأجنبية أو السعر المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة هذه الأدوات، وللاشارة تشير القيمة الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في ناية السنة ولا تشير إلى مخاطر الائتمان .

جدول رقم:06 المشتقات المالية الإسلامية المقتناة من قبل مصرف الراجحي

ألاف الريال السعودي

سنة2023			سنة2022			
إجمالي القيمـــة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	إجمالي القيمة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	
الاسمية	السلبية	الايجابية	الاسمية	السلبية	الايجابية	
						مشتقات لأغراض المتاجرة
31.646.205	(771.974)	840.868	23.037.476	(908244)	974.428	مقايضات أسعار عمولات
270.863	(2.267)	2.539	280.798	(10.428)	10.529	-عقود الصرف الأجنبي الآجلة
10.387.362	(1.020)	176	4.708.746	(758)	11.186	-مقايضات صرف العملات الأجنبية
42.304.430	(775.267)	843.583	28.027.020	(919.430)	996.143	الإجمالي لأغراض المتاجرة
						مشتقات لأغراض التحوط للتدفقات النقدية
8.743.877	(18.280)	34.093	3.000.000	(41.975)		مقايضات معدل الربح
8.743.877	(18.280)	34.093	3.000.000	(41.975)		إجمالي المقتناة لتحوطات التدفقات النقدية
51.048.307	(793.541)	877676	31.027.020	(961.405)	996.143	إجمالي المشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة

المصدر: التقارير المالية -قائمة التدفقات النقدية الموحدة لسنة2023، ص348-349

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا بأن المصرف يحتفظ بثلاث أنواع من المشتقات المالية الإسلامية لغرض المتاجرة وهي: مقايضات أسعار العمولات، وعقود الصرف الأجنبي الآجلة، ومقايضات صرف العملات الأجنبية بنسبته 90.38% في سنة 2023 ، فيما القيمة الاسمية للمشتقات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في سنة 2022 و 82.87% في سنة 2023 المشتقات المالية واحدة لغرض الاحتياط وهي مقايضات معدل الربح بنسبة 66.6% ومن إجمالي القيمة الاسمية للمشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في سنة 2022 في سنة 2023 ليتضح جليا بأن بنك الراجحي يعتمد على المشتقات المالية الإسلامية بغرض المتاجرة بدرجة أكبر من التحوط. كما يلاحظ كذلك بأن المصرف قام بزيادة البنود المغطاة بالمشتقات المالية الإسلامية في سنة 2023م وهو ما يفسر نسبة انخفاض نسبة إجمالي القيمة الاسمية للمشتقات الإسلامية بغرض المتاجرة في سنة 2023م وارتفاع هذه النسبة لأغراض الاحتياط في نفس السنة .

الخاتمة:

تعد المشتقات المالية الإسلامية من ابرز الابتكارات المالية الإسلامية حيث نشأت في الأساس كوسائل تستخدم لأغراض التغطية أو الحماية من المخاطر من خلال القيام بصفقة يبحث من خلالها أحد المستثمرين عن حماية مركز له في السوق الحاضرة باستخدام مركز مضاد ، إلا أن ذلك لا يمثل الاستخدام الوحيد لها، فوجود طلب على المشتقات المالية خلق عرض عليها من جانب أطراف أخرى، وهو ما أدى إلى ظهور وظيفة أخرى لها وهي المتاجرة بغرض تحقيق الأرباح، وقد أصبح هذا الهدف الأخير عمثل أحد مجالات الاستخدام المهمة للمشتقات المالية الإسلامية.

من خلال دراستنا لموضوع المشتقات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية - دراسة حالة مصرف الراجحي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد المصارف الإسلامية هيئات مالية، تزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية في ميادين مختلفة كالتجارة والصناعة والزراعة، وتعتبر إحدى مكونات وركائز النظام الاقتصادي الإسلامي لكونما تسير المعاملات المالية وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فهي مشروع اقتصادي واجتماعي يعمل على تنمية موارد المجتمع وامكانياته، لذا تلعب دور مهم في معالجة المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها البطالة، بالنظر لما تقدمه من تمويلات و خدمات اجتماعية متعددة.
- تعد المشتقات المالية من العقود المؤجلة التي لا يراد منها التسليم وإنما التسوية على فروق الأسعار وبذلك فهي تعد من الرهان والقمار المحرم شرعا، وهذا ما أدى إلى ضرورة البحث عن بدائل للمشتقات المالية تكون إسلامية و متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي.
- تشتمل المشتقات المالية الإسلامية المقتناة في مصرف الراجحي على عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات أسعار الربح ومقايضات صرف العملات الأجنبية، حيث يتم إثبات هذه الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم إدراجها بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة سلبية.
- يقوم مصرف الراجحي بتخصيص بعض المشتقات المالية الإسلامية كأدوات تحوط من مخاطر السوق، حيث يستخدم مقايضات أسعار العمولة كتحوطات للتدفقات النقدية من مخاطر معدل الربح، ومقايضات معدل الربح بين العملات كتحوط من مخاطر أسعار الصرف. وقد اعتمد البنك على التغطية بالمشتقات المالية الإسلامية ابتداء من سنة 2022م حسب التقارير الصادرة منه.
- يخصص مصرف الراجحي بعض أنواع المشتقات المالية الإسلامية لغرض المتاجرة ، حيث يعتمد في ذلك على ثلاثة أنواع وهي: مقايضات أسعار العمولات تليها مقايضات صرف العملات الأجنبية ثم عقود الصرف الأجنبي الآجلة، و يعتمد على المشتقات المالية الإسلامية بغرض المتاجرة بدرجة أكبر من التحوط.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- العمل على وضع معايير شرعية موحدة لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عامة وللمشتقات المالية الإسلامية خاصة نظرا لأهميتها ومزاياها العديدة، وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بحا.

- العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق وتداول المشتقات المالية الإسلامية، وتأمين السيولة اللازمة لها.
- -تدريب وتأهيل العاملين في التعامل بالمشتقات المالية الإسلامية ،ذلك أن الفهم الدقيق لطبيعة المنتج يعمل على تقليل المخاطر و الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم للكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
 - اخلاص باقر هاشم النجار ، الهندسة المالية الإسلامية، جامعة البصرة، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، مصر، 2019،
 - ارشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية: إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
 - -السيد متولى عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير ،الطبعة الأولى،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان،2010.
- -زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ط1،دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن، 2008.
 - زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي ، الطبعة الأولى ،دار وائل ، 1998
 - -سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
 - -عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دارالخلدونية، الجزائر، 2013.
 - عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى ، مؤسسة رسالة الناشرون، سوريا، 2008.
 - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص133.
 - قيصر عبد الكريم هبتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، دار رسلان للنشر، دمشق، 2006.
 - -مؤيد عبد الرحمان الدوري،سعيد جمعة عقل، إ**دارة المشتقات المالية**، الطبعة الأولى،اثراء للنشر والتوزيع،الأردن،2012 .
 - محمد عبد العزيز حسين زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص15.
 - -محمد مطر ، ادارة الاستثمارات ،الطبعة الثانية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 273
 - -محمود محمد الداغر، الأسواق المالية: مؤسسات أوراق ،بورصات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
 - -منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشات المالية ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، 1997.
 - نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص146.

2- الرسائل الجامعية:

- -أحمد عبد العفو مصطفة العليات، ا**لرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
- -خالد موسى مبارك، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، 2013.
- علي محمد علي المومني، التطبيقات المعاصرة لعقدي المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستيرفي الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1413هـ 1993م.

3-المجلات و الملتقيات:

- أمال الحاج عيسى، المشتقات المالية من منظور إسلامي، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص11

- تقرارت يزيد وأخرون، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية -دراسة نظرية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 9، العدد 3، سنة 2020.
- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبليات مقترحة متوافقة مع الشريعة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد15،2003
 - عبد الكريم أحمد قندوز، مفهوم التحوط في المعاملات المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- كمال توفيق حطاب،" نحو سوق مالية إسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005. نصر سلمان، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية)، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يومى: 06- 07 أفريل 2009.

4- التقارير:

- التقرير السنوي لبنك البحرين -إفصاحات المخاطر وإدارة رأس المال للسنة المنتهية 2021.
 - التقارير المالية لمصرف الراجحي -قائمة التدفقات النقدية الموحدة لسنة2023 .
 - التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي،لسنة 2020.

5-مواقع الانترنيت

- المشتقات الإسلامية :AAOIFI :مبادئ توجيهية للمشتقات الإسلامية ،منشور على شبكة الانترنيت:
 - https://fastercapital.com/arabpreneur
- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي : https://www.imf.org/external/np/sta/fd/index.htm
 - الموقع الرسمي لمصرف الراجحي على شبكة الانترنيت:https://www.alrajhibank.com.sa
- -مجمع الفقه الاسلامي الدولي، القرارات، الدورة السادسة، على الموقع الإلكتروني التالي:http://www.fiqhacademy.org